المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

ملخص تنفيذي

مشروع استطلاع الرأي حول

أهم القضايا المجتمعية في ليبيا

ملخص تنفيذي:

مشروع استطلاع الرأي حول أهم القضايا المجتمعية في ليبيا

- **نبذة عامة:**

أن تقدم المجتمعات يقاس بمدى قدرتها على تشخيص مشكلاتها، وإيجاد الحلول الناجعة لها، ولنتمكن من تحديد المشكلات الأخطر والأولى بالمعالجة،

ونظرا لما يمر به المجتمع الليبي من مرحلة حرجة نتيجة الاضطرابات والتوترات التي فرضتها حالة تفشي الأزمات والنزاعات المسلحة، وانعدام الأمن وتراجع الدولة عن أداء مهامها المنوطة بها. الأمر الذي أدى إلى اختلال في البناء الوظيفي للدولة وأثر سلباً على مختلف جوانب الحياة: الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، أخذ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي على عاتقه العمل على إشراك المواطنين في تحديد تلك المشكلات وترتيبها وفقاً لمدى خطورتها على الفرد والمجتمع؛ وذلك بتنفيذ استطلاع للرأي العام بهدف تحديد تلك المشكلات التي تلحق الضرر بالوطن والمواطن وتمهيداً إلى تشخيصها وتوضيح أثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

حيث تم تناول الجوانب التي تهم المواطن الليبي والمتمثلة في:

- **القضايا الاجتماعية:** والمتمثلة في الفقر، وغياب الأمن والاستقرار، وغياب العدالة الاجتماعية والتفكك الأسري والاجتماعي، وتدني الأخلاق والقيم الاجتماعية، وعمالة الأطفال، وارتفاع معدلات الجريمة، وتأخر سن الزواج، وانتشار ظاهرة التسول.
- **القضايا الاقتصادية:** كتفشي الفساد المالي والإداري، والتضخم، وغلاء الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى الدخل، وغياب العدالة في توزيع الدخل والمرتبات، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وتهريب السلع المدعومة، وتدني مستوى سعر صرف الدينار الليبي، كذلك أزمة السيولة النقدية، وعدم دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- **القضايا السياسية:** كالتدخل الأجنبي في الشؤون الوطنية، وتفشي النزاعات السياسية، والصراع على المناصب السيادية، وما ترتب عليه من انقسام لمؤسسات الدولة، وعسكرة السلطة السياسية وتهميش الأحزاب، وتمديد المراحل الانتقالية، وتفشي الرشوة السياسية، وغياب الدستور، وضعف أداء وزارة الحكم المحلي.
- **القضايا التربوية والثقافية:** كضعف الارتباط بالهوية الوطنية، وتغلغل الثقافات الدخيلة، وتأثيرها السلبي على الهوية وعدم الاهتمام بالمواهب الإبداعية، وانتشار السلوكيات المشينة، وإهمال دور الفنون، وعدم تفعيل المراكز الثقافية، وضعف وسائل الإعلام، وضعف الاهتمام بالآثار والقطاع السياحي.

➢ أهداف المشروع:

تكمن أهداف المشروع في **هدف عام** وهو: تنفيذ استطلاع رأي عام لمعرفة الوضع الراهن وتحديد أهم القضايا التي تشغل الرأي العام سواء أكانت المعيشية، التعليم، الثقافة، النشاطات المجتمعية وكل ما يمس المواطن بشكل مباشر ويومي، من أجل تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

وتتفرع من هذا الهدف العام مجموعة من **الأهداف فرعية** تتمثل في:

1. تقييم الواقع الحالي لأهم القضايا المجتمعية، وتحديد القضايا ذات الأولوية التي تهم المواطن
2. اشراك المواطنين والدفع في اتجاه الحوار المجتمعي الفعال
3. تفعيل دور استطلاعات الرأي العام في ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار إزاء القضايا المجتمعية
4. صياغة تقرير يتضمن واقع القضايا المجتمعية مع اقتراح حلول ومعالجات تقلل من آثار تلك القضايا.

➢ شركاء المشروع:

- مجلس رئاسة الوزراء بصفته راعي للمشروع
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بصفته الجهة المنفذة للمشروع
- وزارة الشؤون الاجتماعية وفروعها بصفتها داعم رئيسي للمشروع
- مركز الدراسات الاجتماعية بصفته دعم فني
- صندوق الضمان الاجتماعي بصفته دعم فني
- الجامعات والمراكز البحثية بصفتها دعم فني

➢ مخرجات المشروع:

إن لتفاقم المشـكلات وتأثيراتها الظاهرة على المجتمع والتي أصـبحت تمثل تحديا للحكومة والجهات المعنية، مما يحتم علينا السعي نحو التعرف على تلك المشكلات، كان ولابد من طريقة للتعامل معها من خلال التصدي لها بالدراسة والبحث ومحاولة إيجاد الحلول المناسـبة لمواجهتها والحد منها وكان لابد من اجراء مسـح للتعرف على الرأي العام في الشـارع الليبي لتحديد أهم المشـاكل والقضـايا التي تواجهه بشـكل يومي، وحيث أن اسـتطلاع الرأي أول أنواع مسـوح الرأي العام، ويهدف إلى التعرف السـريع على الرأي العام حول قضية، أو قضايا معينة سـواء أكانت سـياسـية، أم اقتصـادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وهو ليس هدفاً في حد ذاته بل هو أداة لجمع المعلومات حول مجتمع ما. ، كما يعتبر اسـتطلاع الرأي "طريقة فنية لجمع المعلومات التي تستخدم في استطلاع رأي مجموعة من الناس في مكان ووقت معين عن موضع معين.

تم الاعداد لاستطلاع العام للشارع الليبي للإجابة عن طرح سؤال مهم و هو كيف يتعرف متخذي القرار على هذه القضايا؟ وهل تكفي أراء الساسة والمسؤولين؟ أم أن هنالك دائما حاجة لاستطلاع أراء فئات المجتمع المختلفة للتعرف على تلك المشكلات وتحديد أولوياتها من وجهة نظر أفراد المجتمع، كما أن هناك حاجة إلى تحديد جمهور المواطنين للمشكلات التي يواجها

مجتمعهم سواء على المستوى العام أو الشخصي، فهذا من شأنه أن يلقي الضوء على القضايا التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من جانب المسؤولين.

ولتحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية العامة أو النوعية في رسم السياسات العامة وبهدف إشراك أفراد المجتمع وصناع ومتخذي القرار في بعض مؤسسات الدولة، لذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي :

- **ما أهم القضايا المجتمعية التي تهم المواطن الليبي؟**

بالإضافة تم وضع عدة تساؤلات تفرعت من التساؤل الرئيسي والتي تتمثل في:

1. ما أهم القضايا الاجتماعية التي تهم المواطن الليبي؟
2. ما أهم القضايا الاقتصادية التي تهم المواطن الليبي؟
3. ما أهم القضايا السياسية التي تهم المواطن الليبي؟
4. ما أهم القضايا الثقافية التي تهم المواطن الليبي؟
5. ما أهم التوصيات والمقترحات التي من شأنها معالجة تلك القضايا؟

واستهدفت عينات مثلت عامة الشعب بالإضافة إلى قيادات إدارية بمسح الكتروني وورقي.

حيث سينتج عن هذا الاستطلاع بيانات ومعلومات على شكل تقرير إحصائي مهمته:

1. توجيه صانعي القرار في مؤسسات الدولة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وغيرها.
2. دعم متخذي القرار بالمعلومات والدراسات لصناعة الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.
3. تعزيز الثقة بين مؤسسات الدولة والأفراد والمجتمع من خلال التعرف على آرائهم وفهم احتياجاتهم
4. معرفة التوجه العام للمجتمع الوطني "المحلي" تجاه القضايا المجتمعية بمختلف مجالاتها.

➢ <u>أهم البيانات/الإحصاءات:</u>

أظهر تحليل البيانات الأولية للدراسة النتائج الآتية:

المناطق	العدد	النسبة
الشرقية	770	27.0
الجنوبية	410	14.4
الغربية	1670	58.6
المجموع	2850	100.0

- أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانوا من المنطقة الغربية، تليها المنطقة الشرقية، ثم المنطقة الجنوبية، وهذا راجع لمراعاة الكثافة السكانية للمناطق.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
لا يوجد مؤهل	111	3.9
ابتدائي	86	3.0
اعدادي	254	8.9
ثانوي	733	25.8
جامعي	1426	50.1
ماجستير	186	6.6
دكتوراه	48	1.7
المجموع	2850	100.0

- أن أعلى نسبة كانت لمن يحملون مؤهلات جامعية وتمثل هذه النسبة 50.1% من حجم العينة المستهدفة حسب تصنيف المستوى التعليمي.

- كما أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الاجتماعي كانت على حسب أولوية الاختيار على التوالي هي: الفقر-الطلاق- الأخلاق والقيم الاجتماعية:

ر.م	القضايا	النسبة
1	الفقر	%84.6
2	الطلاق	%78.4
3	الاخلاق والقيم الاجتماعية	%73.3

وهذا يعني أن قضية الفقر احتلت المرتبة الأولى من حيث الأولوية في الاختيار، وهذا يعكس الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي، كما أن للفقر تأثير على السلوك الاخلاقي والقيمي فكثيراً ما نرى الفقير يدفعه فقره وحرمانه إلى سلوكيات غير أخلاقية كالعنف والسرقة والابتزاز والحقد والحسد وغيرها وهذا ما أكدته عينة الدراسة من خلال اختيار قضية تدهور القيم والاخلاق الاجتماعية بنسبة 73.3%.كما يتضح من اجابة عينة الدراسة بأن قضية الفقر من الأسباب المباشرة التي تؤدى إلى ظاهرة الطلاق والتي احتلت المرتبة الثانية في هذه الدراسة وبنسبة 78.4%،

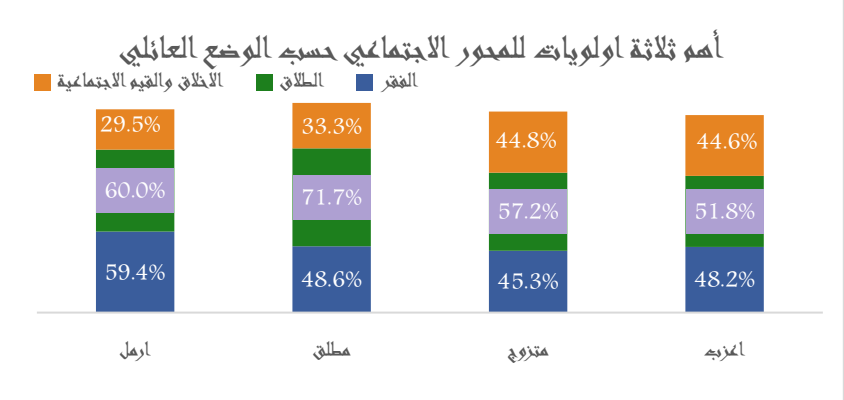

- كما تم ربط هذه القضايا ببعض خصائص العينة مثل الوضع العائلي:

- أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الاقتصادي هي:

الرتبة	المحاور	النسبة
1	غلاء الاسعار	83.7
2	سعر الصرف	76.2
3	الفساد المالي والإداري	68.2

1- احتلت قضية التضخم حسب إدراك الجميع مواطنين وقيادات إدارية على الترتيب الأول في اختيار الأولوية في القضايا بنسبة 83.7%

2- وثانيا كانت قضية تدني سعر صرف الدينار الليبي بنسبة 76.2%

3- وجاءت قضية الفساد المالي والإداري ثالثا في الاختيار بنسبة 68.2%

- كما تم ربط قضايا المحور الاقتصادي مع خصائص العينة مثل الحالة الوظيفية :

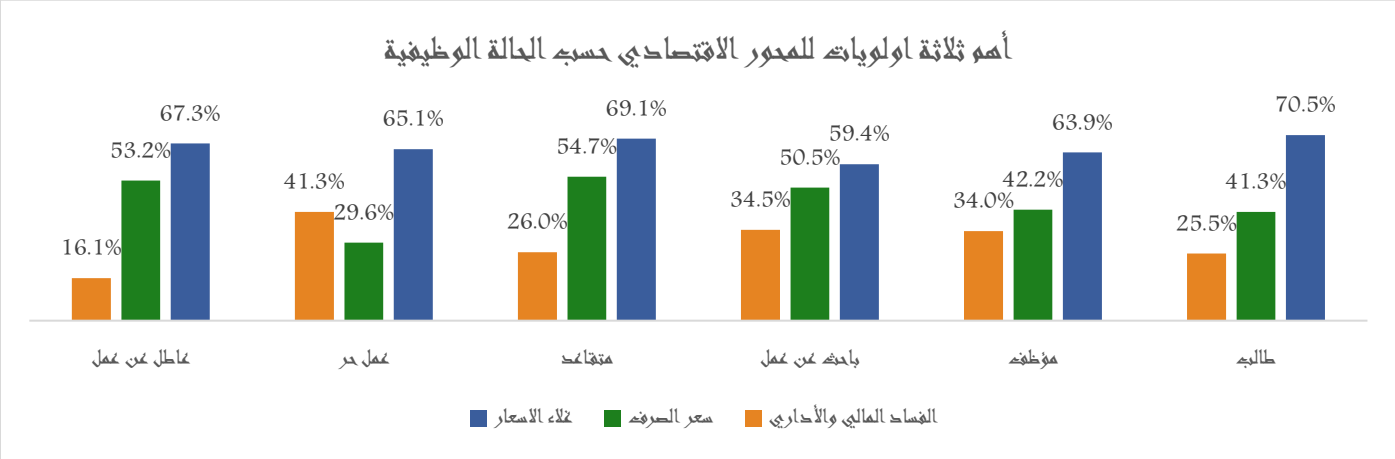

- أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور السياسي هي:

الرتبة	القضية	النسبة%
1	غياب الدستور	%83.6
2	النزاع السياسي	%74.6
3	الانتخابات	%69.5

1- جاءت قضية غياب الدستور في المقام الأول بنسبة 83.6%، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة لقضية عدم الاتفاق حول الدستور؛

2- جاءت قضية النزاع السياسي في الرتبة الثانية بنسبة 74.6%حيث يتضح من خلال هذه النتيجة أن المستطلعين يعطون أهمية كبيرة لإيجاد الحلول الناجعة للنزاعات السياسية، ولوضع حد للانقسامات التي حدثت في المجتمع الليبي وأدت إلى تمزق الوحدة الوطنية في البلاد.

3- جاءت قضية تعطيل الانتخابات في الترتيب الثالث بنسبة 69.5% وتؤكد هذه النتيجة على إدراك المستطلعين بأن تأخير الانتخابات يؤدي الي إطالة أمد الظروف الحالية السائدة ف البلاد

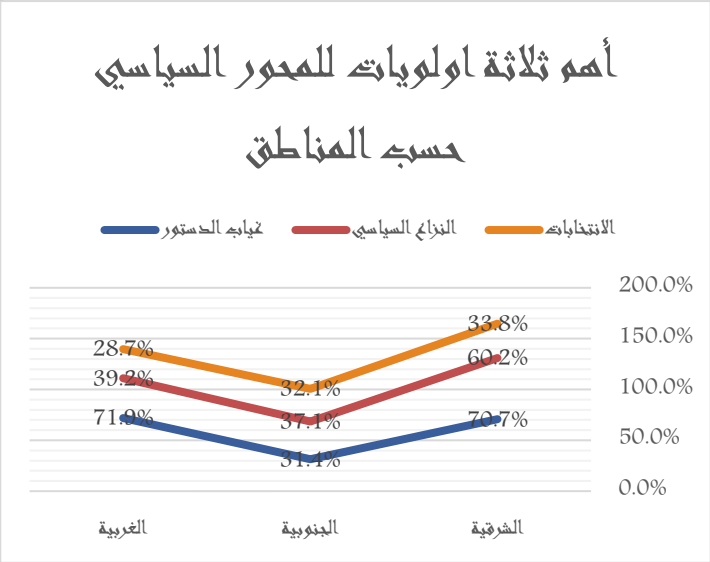

ونتج عن ربط قضايا المحور السياسي بخصائص العينة مثل توزيع العينة على المناطق

- أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الثقافي هي:

الأولوية	القضايا	النسبة%
1	اهمال دور الفنون والسينما والمسرح	%81.9
2	عدم تفعيل دور المراكز الثقافية	%75.8
3	سلوكيات مشينة وسيئة	%74.8

1- اختيرت قضية إهمال دور الفنون و السينما والمسرح أولا بنسبة 81.9% لما لها من آثار وانعكاسات مباشرة على المجتمع.

2- قضية عدم تفعيل دور المراكز الثقافية تم اختيارها في المرتبة الثانية بنسبة 75.8% : مما يؤكد على أن للمراكز الثقافية دوراً مهماً في العملية التربوية، وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3- ثم قضية سلوكيات مشينة وسيئة: بنسبة 74.8%وبذلك أكد المبحوثين أنه هناك سلوكيات سيئة ومشينة في مجتمعنا الليبي ولابد من الاهتمام لمعالجتها والحد من انتشارها.

- كما تم ربط القضايا الثلاث الأولى لمحور الثقافة بخصائص العينة المختارة مثل الفئات العمرية:

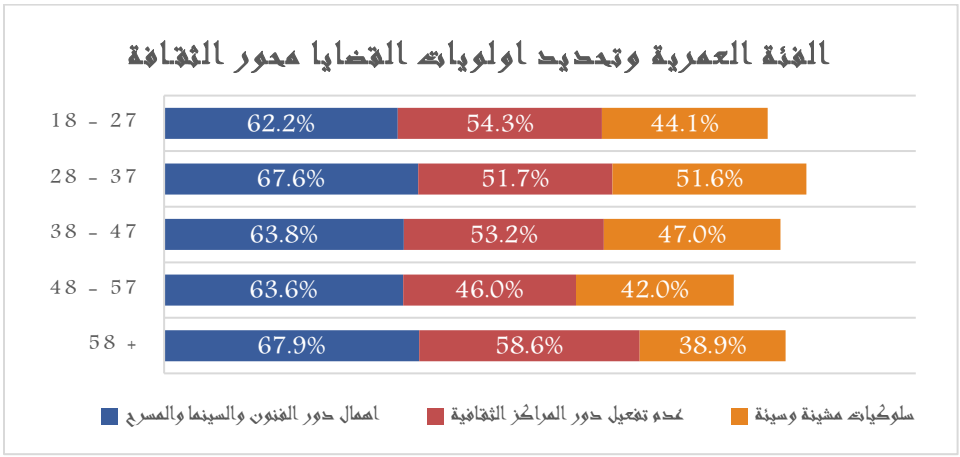

* اما بالنسبة لتحليل وتفسير بيانات القيادات الإدارية:

فكانت نتائج البيانات الأولية على النحو التالي:

المناطق	العدد	النسبة
الشرقية	29	37.7
الجنوبية	9	11.7
الغربية	39	50.6
المجموع	77	100.0

حيث يتضح أن أعلى نسبة من أفراد عينة الفئة المستهدفة من الدراسة كان من المنطقة الغربية بنسبة بلغت 50.6%، تليها المنطقة الشرقية بنسبة بلغت 37.7%، تليهم المنطقة الجنوبية النسبة الأقل والتي لم تتجاوز 11.7% من إجمالي مجتمع الدراسة.

كما يتبين أن أعلى نسبة من فئة الذكور، حيث بلغت نسبتهم 80.5%، وفئة الإناث بنسبة 19.5%، وهذا يبيّن أن أغلب القيادات الإدارية في مجتمعنا الليبي كانت من شريحة الذكور.

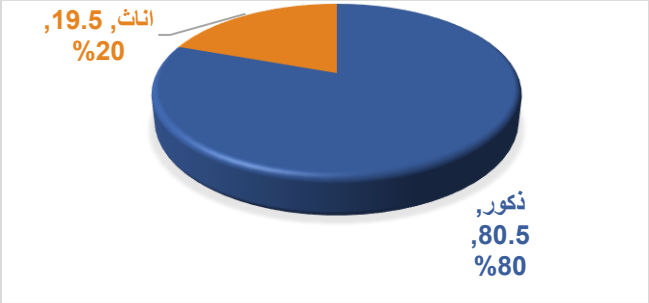

أن أعلى نسبة من أفراد مجتمع الدراسة من شريحة القيادات الإدارية هم أعمارهم من (48-57) بنسبة 32.5%، تليهم التي أعمارهم من (38-47) بنسبة 29.9%، تليهم كذلك التي أعمارهم تتراوح من 58 سنة فأكثر بنسبة 28.6%، تليهم التي أعمارهم من (28-37) بنسبة 6.5%، والنسبة الأدنى من الإجمالي هي التي أعمارهم من (18-27) بنسبة 2.6%، وهذا ما يوضح بأن أعمار أفراد القيادات الإدارية بعيدة كل البعد عن الأعمار الغير مكتملة النضج، وأن خلال مرحلتهم العلمية ل اشك بأنها مليئة بالمحافل العلمية.

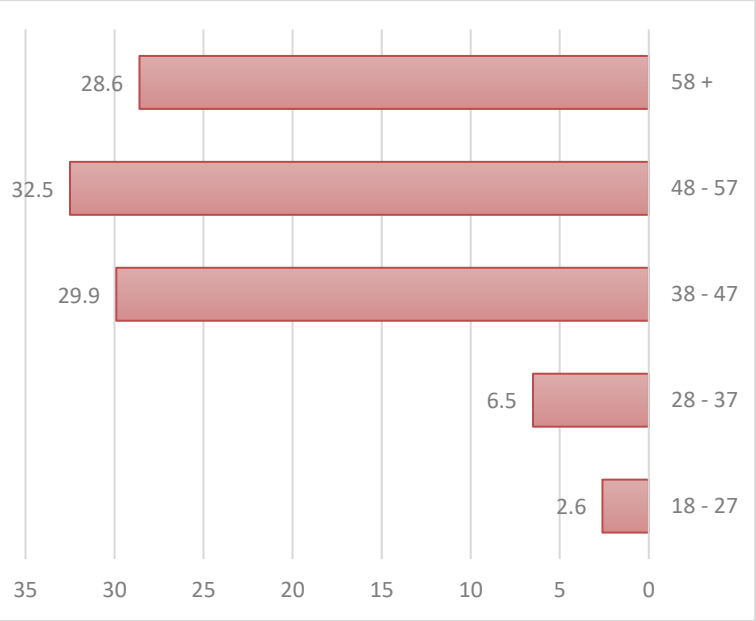

أما بالنسبة لاختيار القضايا في المحور الاجتماعي:
أن أهم القضايا الاجتماعية من خلال رأي القيادات الإدارية التي من الممكن دراستها وصولاً لمعالجتها في المجتمع الليبي، ثم ترتيب الثلاث الفقرات الأولى ترتيباً تنازلياً كما يلي:

الاولوية	القضايا	النسبة
1	الطلاق	81.4
2	الأمن والاستقرار	37.7
3	الاخلاق والقيم الاجتماعية	34.8

1. جاءت قضية (الطلاق) في الترتيب الأول وبنسبة 81.4%، وبذلك تتفق عينتي الدراسة (عامة الناس، والقيادات الادارية) على أن ظاهرة الطلاق تمثل مشكلة وقضية تمس أمن واستقرار المجتمع اجتماعيا.
2. جاءت قضية (الأمن والاستقرار) في المرتبة الثانية بنسبة 37.7%
3. جاءت قضية (الأخلاق والقيم الاجتماعية) في الترتيب الثالث وبنسبة 34.8% وتتبين مدى أهمية هده القضية من خلال اتفاق عينتين (عامة الناس ،والقيادات الادارية)

- أما قضايا المحور الاقتصادي حسب القيادات الإدارية فكانت على النحو التالي:

وهذا يوضح أنه ومن خلال رأي القيادات الإدارية تم ترتيب الثلاث قضايا الأولى ترتيباً تنازلياً كما يلي:

1. جاءت قضية (غلاء الأسعار) في الترتيب الأول. بنسبة 82.9%
2. جاءت قضية (سعر الصرف) في الترتيب الثاني بنسبة75.9%
3. جاءت قضية (الفساد المالي والإداري) في الترتيب الثالث بنسبة75.7%.

الاولوية	القضايا	النسبة
1	غلاء الاسعار	%82.9
2	سعر الصرف	%75.9
3	الفساد المالي والإداري	%75.7

- قضايا المحور السياسي وهو يبين أن أهم القضايا السياسية والحكم الرشيد من خلال رأي القيادات كانت على النحو التالي:

1. جاءت قضية (غياب الدستور) في الترتيب الأول بنسبة 87.5%
2. جاءت قضية (المصالحة الوطنية) في الترتيب الثاني بنسبة74.2%.
3. جاءت قضية (توحيد المؤسسات) في الترتيب الثالث بنسبة68.3%

الرتبة	القضايا	النسبة
1	غياب الدستور	%87.5
2	المصالحة الوطنية	%74.2
3	توحيد المؤسسات	%68.3

- يتضح أن أهم القضايا الثقافية من خلال رأي القيادات الإدارية كما يلي:

1. جاءت قضية (اهمال دور الفنون والسينما والمسرح) في الترتيب الأول وبنسبة 88.9% نجد أن هناك توافق في أراء كل من القيادات الادارية وعامة الناس على أهمية هذه القضية إلا أنها لم تتلقى أي اهتمام من الوزارات المختصة.
2. جاءت قضية (الثقافة الداخلية) في الترتيب الثاني وبنسبة 74.4 %
3. جاءت قضية (سلوكيات مشينة وسيئة) في الترتيب الثالث وبنسبة 73.8 % نجد أن هناك توافق كبير في أراء كل من القيادات الادارية وعامة الناس على أهمية هذه القضية، ومدى انتشارها في مجتمعنا الليبي.

الرتبة	القضايا	النسبة
1	اهمال دور الفنون والسينما والمسرح	%88.9
2	الثقافة الداخلية	%74.4
3	سلوكيات مشينة وسيئة	%73.8

- **الخاتمة:**

من خلال التقرير الذي تضمن تقييم ومراجعة واقع القضايا التي تهم المواطن في المجتمع الليبي من عدة جوانب: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وتحليل لنتائج الاستطلاع تم اقتراح عدة حلول ومعالجات لتقليل آثار تلك القضايا نذكر منها:

1. اجراء دراسات بحثية معمقة حول مخرجات ونتائج استطلاع الرأي في كافة المحاور.
2. صياغة رؤية استراتيجية لرفع مستوى الوعي والإدراك لدى المواطن وبث قيم التطوع والمشاركة بتضافر جهود المؤسسات الحكومية المعنية كالهيئة العامة للأوقاف، وزارة التعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، وزارة الثقافة وهيئة الاعلام ومنظمات المجتمع المدني
3. تبني رؤية استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي والسياسي
4. تفعيل دور وسائل التواصل بكل أنواعها في تعزيز القيم والأخلاق ونشر الوعي المجتمعي ومحاربة الثقافات والسلوكيات الدخيلة والتي تتنافى مع أخلاقيات وسلوكيات مجتمعنا المحافظ

5. العمل على معالجة مشكلة البطالة كدعم المشاريع التنموية والإنتاجية وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتعزيز الثقافة والذهنية المنتجة بدلاً من الاستهلاكية
6. الإسراع بالتوافق على المسار الدستوري والتعجيل بالانتخابات تحقيقاً لمبدأ التداولي السلمي للسلطة من أجل خلق حالة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد
7. العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من تفشي اهدار المال العام ومراعاة ترشيد الانفاق والعمل على دمج المؤسسات السيادية للدولة.
8. تفعيل دور الاعلام والمراكز الثقافية لتعزيز الهوية والثقافة العربية والإسلامية والاهتمام بالمواهب وفتح فضاءات تمكنهم من صقل مواهبهم سعيا لخلق جيل قادر على بناء مستقبل أفضل.